

وينص الفصل أنه يمكن للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها أو بطلب من النيابة العمومية أو المتهم، باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري المؤمنة للتواصل بين قاعة الجلسة المنتصبة بها المحكمة والفضاء السجني المجهز للفرض، كما يجوز للمحكمة وفق الفصل ذاته في حالة الخطر الملم أو لغاية التوقي من إحدى الأمراض السارية أن تقرر العمل بها الإجراء دون التوقف على موافقة المتهم المودع بالسجن. ويعلم به مدير السجن المعنى والمتهم ومحاميه عند الاقتضاء بكل وسيلة تترك أثراً كتابياً في أجل لا يقل عن خمسة 5 أيام قبل تاريخ الجلسة، وللمحامي في هذه الحالة الخيار بين الدفاع عن منوبه بقاعة الجلسة المنتصبة بها المحكمة أو بالفضاء السجني الحاضر به منوبه. ويعتبر الفضاء السجني المخصص والمجهز لغرض التواصل السمعي البصري بين المحكمة والمتهم ومحامييه عند الاقتضاء وفق هذا المرسوم امتداداً لقاعة الجلسة وتنطبق به نفس القواعد المنظمة لتسخير الجلسة وحفظ النظام بها وجزء كل إخلال به وفقاً للتشريع الجاري به العمل. وفي كل الحالات يتمتع المتهم المودع بالسجن والواقع محاكمه باعتماد وسائل الاتصال السمعي البصري بكل ضمانات المحاكمة العادلة وتسرى على محاكنته نفس الإجراءات المنطبقة على وضعية المتهم الحاضر شخصياً بقاعة الجلسة كما تترتب عنها نفس الآثار القانونية. على أن توجه التقارير الكتابية والمؤيدات للمحكمة المتعهدة قبل تاريخ الجلسة بيوم واحد على الأقل. وفي صورة اتخاذ قرار بتعليق الجلسة،